فساد النخب العربية

النخبة السياسية أنموذجاً

أ. م. د. بان غانم احمد الصائغ

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن الدور الذي يقع على عاتق النخبة في مجتمعها، هو خلق الوعي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي.. لأنه لا يمكن للمجتمع أن يمارس دوره ويقوم بواجباته، ويتجاوز عقباته، ويتغلب على مشاكله إلا بالوعي.. فهو البوابة الحيوية لكل ذلك. فالوعي هو الذي يصنع المجتمع القادر على تحمل مسؤوليته والقيام بواجباته، ولم يحدثنا التاريخ عن مجتمع جاهل لا يفقه واقعه ولا يدرك مسؤوليته، تمكن من الوصول إلى تطلعاته أو حقق أهدافه.. فالوعي هو الصفة الملازمة للمجتمع الحي المتجه نحو أهدافه بجد وحيوية. فالأفكار هي التي تصنع الأمم والشعوب، لذا فإن دور النخبة يتجسد في صناعة الأفكار والرؤى التي تقود إلى تنقية الخيارات الاجتماعية، وتحقيق التطلع الحضار.

المقدمة

يعد الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فقد ارتبط وجودها بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي، ولا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى. وتتفاوت ظاهرة الفساد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر، وعلى الرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام آخر، بينما يقل حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. وعلى الرغم من أن الأسباب الرئيسة لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا انه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة،

كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها وذلك ما بين رؤية سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

أما فيما يتعلق بالنخب، وما تقوم به من تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع كان، فهناك نخب عدة في المجتمع، وقد شجع البعض منها على ظهور أو بروز ظاهرة التملق والانتهازية، إذ ينخرط في ممارسة الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر أعداد من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يسمى لدى البعض بـ (فساد القمة)، مما افقد النخبة عموماً دورها المفروض الذي يتطلب حمل المجتمع من التخلص من عيوبه، ولم تتمكن النخبة المثقفة أن تقدم الكثير من اجل التغيير.

بناء على ذلك فان فرضية البحث، هي أن الفساد في المجتمع العربي هو الذي تمارسه القلة من النخب الاقتصادية والسياسية كعلاقة تبادلية (تبادل المنافع والمزايا والموارد) ضمن ترتيبات الحكم كنوع من الرشوة أو الاسترضاء، أو في مواجهة الدولة كهدر للموارد، أو ترسيخ اللامساواة القبلية أو الطائفية ذات الأساس الطبقي. ومدى إمكانية مكافحة ظاهرة الفساد لدى النخب السياسية العربية .

لذا ينقسم البحث الى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهومي الفساد والنخب
المبحث الثاني: النخب والمجتمع
المبحث الثالث: ظاهرة الفساد والنخب السياسية
المبحث الرابع: أساليب مكافحة الفساد عند النخب السياسية
الخاتمة

المبحث الأول: مفهومي الفساد، النخب

في البدء لا بد من تحديد معنى المصطلحات المستخدمة ومضمونها كي ينحصر الجدل في إطاره الموضوعي.. لذا سنحاول توضيح مفهوم كل من الفساد والنخب قبل التعرض الى موضوع البحث.

1- مفهوم الفساد

يعد الفساد مفردة واسعة الانتشار في حديث الناس عامة وفي الخطاب السياسي خاصة، ويثار كآفة تعيق تقدم المجتمع إن لم تكن تهدد بقاءه. وسنتعرف على مفهوم الفساد وعلى النحو الآتي:

الفساد لغةً: الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه[1].

الفساد اصطلاحاً: ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح في الوقت الحاضر، لكن ثمة اتجاهات متعددة تتفق على كون الفساد "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص".. أي "استثمار الموظف في الدولة والمؤسسة العامة أو الخاصة للصالح العام بهدف خدمة مآرب ومنافع خاصة"[2]. وجاء ذلك في القران الكريم بقوله تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس))[3]. أو انه العتو أي بالغ الإفساد أو السحت أي المال الحرام وما خبث من المكاسب، أو البرطلة أي الرشوة[4].

وفي ابسط تعريف لمفهوم الفساد بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً دون وجه حق[5]، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد (القدرة والتصرف).. ويكاد مفهوم الفساد يرتبط في الأذهان بمفهوم الشر، ويعد من التعريفات الواضحة للفساد هو التعريف الذي يشير إليه بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص[6]. في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد بأنه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة[7].

أما المؤسسات الدولية ولاسيما الهيئات التي تحمل صفة اقتصادية وسياسية كالبنك الدولي مثلاً– فتعرف الفساد بأنه "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع (ليس له أي أساس قانوني)[8]. وهذا التعريف يتداخل مع أطروحة صندوق النقد الدولي (IMF) الذي ينظر إلى الفساد من حيث أنه علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين..[9]

ولهذا يصبح (الفساد) علاقة وسلوك اجتماعي، تسعى رموزه إلى انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي، فيما يمثل عند المجتمع المصلحة العامة، لهذا يصنف المختصون في قضايا الفساد أنواعه إلى الكبير والصغير، فالفساد الكبير ينمو من خلال الحصول على تسهيلات خدمية تتوزع على شكل معلومات، تراخيص... أما الفساد الصغير فهو قبض الرشوة مقابل خدمة اعتيادية بسيطة.. أي عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز (رشوة) لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة مثلاً. كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرةً[10].

هناك توجهات متنوعة في تعريف الفساد فهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) أو استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة، فهو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية. هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية" بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته". وبشكل عام وبالنتيجة فإن الفساد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة[11].

أما الفساد السياسي بمعناه الأوسع فانه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. ومن الجدير بالذكر فان كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي بأشكاله المتنوعة إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب[12].

وعلى الرغم من أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال..... إلا أنه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى.

وتختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعد غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة وللمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري. وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان الأخرى في البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في البلدان التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات الرسمية[13].

2- مفهوم النخب

تعود البدايات الأولى لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة حكم المجتمع من قبل جماعة من الأفراد النابهين، كما تعود إلى المذهب الذي تقوم عليه طائفة البراهمة[14]، وهو مذهب ساد الهند في فترة مبكرة من تاريخها، كما وجدت عدة مذاهب ومعتقدات عبرت بشكل أو بآخر عن فكرة النخبة، وكان لها تأثير بعيد في النظريات الاجتماعية، غير أن التصور السياسي والاجتماعي الحديث للنخبة يعود إلى سان سيمون (1760-1825) عن حكم العلماء ورجال الصناعة، إلا أن النخبة اتخذت معاني ومضامين متنوعة ، بعدما أقرت مسألة الفوارق الطبقية، وأكدت التفاوت بين الفقراء والأغنياء مما حدا أتباعه فيما بعد على دفع الفكرة نحو الاشتراكية[15].

وقد رافق مفهوم النخبة منذ ظهوره مضامين إيديولوجية، فقد كان عالم الاجتماع الايطالي باريتو قد استعار مفهوم النخبة من عالم السلع أو التجارة، إذ استخدمت لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، وما لبث أن اتسع المفهوم للإشارة إلى الجماعات العليا كبعض الوحدات العسكرية، أو المراتب العليا من النبلاء[16].

يعود أقدم استخدام معروف في اللغة الانكليزية لكلمة النخبة (Elite) إلى عام 1823، إذ كانت تنطبق على الجماعات الاجتماعية، لكن المصطلح لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية والأوربية بوجه عام إلا في نهاية القرن التاسع عشر، إذ ساد استخدام المصطلح في النظريات السوسيولوجية للنخبة(17).

ويعرف باريتو النخبة بأنها طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة بنشاطها، فمفهومه للنخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية(18).

وجاءت النظرية الماركسية لتمثل منعطفاً مهماً في تاريخ تطور فكرة النخبة فلقد نظر ماركس إلى ممارسه القوة على أنها عملية تراكمية متطورة. فهي تراكمية بمعنى أن الطبقة تمتلك القوة الاقتصادية (الطبقة البرجوازية) وتمتلك في الوقت نفسه أدوات القوة السياسية، فالمجتمع المنشود من وجهة نظر ماركس هو المجتمع الشيوعي، الذي يحقق المساواة بين المواطنين. وقد أثارت نظرية ماركس جدلاً واسعاً بين المنتمين إلى مدرسة التحليل الطبقي، فعلى الرغم من امتلاك النخبة الحاكمة القرار السياسي، إلا أن النخبة المسيطرة اقتصادياً تقود معركة شرسة من اجل امتلاك القوة السياسية سواء عن طريق النفاذ إلى أجهزة الجيش أم الشرطة أم عن طريق السيطرة على أدوات التنشئة السياسية كالأحزاب ووسائل الإعلام والتعليم(19).

أما موسكا فقد اثبت من خلال تفسيره للنخبة بأن في كل مجتمع سواء كان متقدماً أو غير متقدم هناك طبقتان من الناس، طبقة تحكم وأخرى لاتحكم والأولى عادة تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على المناصب السياسية واشد ابتكاراً للقوة، فضلاً عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة. أما الطبقة الثانية فهي الأكثر عدداً خاضعة لتوجيهات الطبقة الأولى وقيادتها على نحو يبدو شرعياً أحياناً وتعسفياً أحياناً أخرى(20)، ويفسر موسكا تحكم الأقلية بالأغلبية كون الأولى منظمة وتمتلك مقاليد السلطة وتلقى تقديراً عالياً وتمارس تأثيراً عميقاً في المجتمع في حين إن الثانية غير منظمة ومتفرقة(21). أما غرامشي فقد انتقد نظرية موسكا، فالطبقة السياسية لدى الأخير تعد معضلة غامضة، إذ لايفهم على وجه الدقة ما الذي يعنيه موسكا بالنخبة فهو تصور ملتو وفضفاض(22).

لذلك فقد شكك منظرو النخبة الأوائل، وجلهم من الايطاليين في إمكانية أن تكون هذه التغيرات قد نتجت عن تغير في قوى علاقات الإنتاج وأكدوا في المقابل أنها نتجت عن الدور الذي تقوم به النخبة الحاكمة.

إذن فإن النخبة هي "عقل المجتمع وفكره المدبر"، هي التي تنظم شؤونه بما تجيده من فن الإدارة والتنظيم وهي التي تجمع في يدها ضوابط اللعبة السياسية بل تحتكرها احتكاراً. ولعل الرابطة فيها مفهوم النخبة والقوة قد تبلور في صياغة ميلز الذي طرح مفهوم "نخبة القوة"، ويعني بها أولئك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسة في المجتمع من كبار قادة الجيش وكبار رجال رأس المال وكبار رجال السياسة. غير أن المفكر السياسي روبرت دال عد هذه الصياغة وغيرها، تنطلق من نزعة نخبوية تفترض أن القوة توزع في المجتمع توزيعاً صفرياً إذ تمتلك جماعة واحدة نخبة كل القوة وتحرم منها بقية الجماعات، على الرغم من رفض السلوكيين وعلى رأسهم دال مفهوم النخبة رفضاً منهجياً ونظرياً. إلا أن صياغتهم النظرية قد فسحت المجال لمفهوم النخب المتعددة، فهم يفترضون أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة. وقد اتضح مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في دراسة سوزان كيلر المنشورة في عام 1963 والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية في ميادين الحياة المختلفة (في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني.. الخ). ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. وظهرت تطورات في مفهوم النخبة السياسية، وكان على رأس أولئك الذين اهتموا بهذا التطوير عالم الاجتماع البريطاني رالف ميليباند الذي انشغل بقضية العلاقة بين والدولة والطبقة. وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الأيديولوجية في مفهوم النخبة إلا أنها تشابهت إلى حد كبير في الناحية النظرية، فثمة نخب سياسية أساسية (إستراتيجية) وهي في الأغلب التي تتسلم زمام القوة (العسكرية والسياسية والقضائية والمدنية) أو في مجالات السيطرة والهيمنة التي تمارس فيها الدولة وظائفها وإدارة شؤون المجتمع[23].

وفي ضوء التعريفات الحديثة للنخبة وخلاصة القول بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشغلون مواقع ومراكز سياسية واجتماعية مرموقة فهناك نخب سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية ولا يشترط أن تتولى النخب مراكز سياسية واجتماعية وإنما كونهم

جماعة اجتماعية تمتلك وعياً اجتماعياً وقدرة على التماسك الداخلي ولها علاقات بالطبقات التي تشكل المجتمع أو أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التي تمتلك القوة وتمارسها .وتفترض ممارسة القوة علاقات مع الطبقات الاجتماعية وتفاعلات مع جماعات وفئات مختلفة. فالنخب جماعات اجتماعية مختلفة المستويات، ويمكن القول بان الذين يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي، وبذلك ينطبق المفهوم على نخبة الممثلين والرياضيين كما ينطبق بالقدر نفسه على نخبة رجال السياسة أو رجال الاقتصاد(24).

المبحث الثاني: النخب والمجتمع

كانت النخب وعبر الحقب التاريخية المتتالية، في المجتمعات، تباشر دورها في تطوير الحركة الاجتماعية، وسد ثغرات مجتمعها، وبلورة آفاق مسيرتها وحركتها الجماعية.. عبر صناعة المعرفة وصياغة وعي الأمة باتجاه النهوض وتجاوز العقبات التي تحول دون التقدم والتطور. وهذا لا يعني أن طريق نشاط النخبة وعملها معبد، بل دائما مليء بالعقبات والعراقيل، مشحون بكل فنون العراك الاجتماعي والسياسي.. ومن هنا كانت النخب في مختلف الحقب التاريخية، تقدم التضحيات وتتحمل الصعاب في سبيل الرقي بالمصلحة العامة. ونحاول في هذا الإطار أن نثبت مؤشراً أساسياً لقياس درجة التطور والتخلف في أي مجتمع، فالمجتمع الذي يعيش التنافر والتباعد مع نخبه، ولا يستفيد من وعيها ومعرفتها في إطار تصحيح أوضاعه، وتقويم اعوجاجه يعد مجتمعاً متخلفاً. بينما المجتمع الذي يتفاعل بالأعمال والأنشطة مع نخبه، ويستفيد من وعيها ومعرفتها في تحسين أوضاعه وتطوير أحواله ويعد مجتمعا متقدما.. لذا فإن وجود حالة من التنافر بين المجتمع والنخبة (مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التنافر قد يكون بفعل عقلية النخبة أو ممارستها أو المعارف والأفكار التي تبشر بها) يعني أن ذلك المجتمع يعيش التراجع، ولا يستفيد الاستفادة المطلوبة من علوم العصر ومعارفه.. كما أن تطور النخبة والمجتمع عبر تبادل الأدوار والمهمات، يعني أن هذه المجموعة البشرية استطاعت أن تخطو الخطوة الأولى الضرورية والأساسية في مشروع

النهوض والانعتاق من المشكلات الداخلية والخارجية، التي تعترض طريق تقدمه وتطوره. لذا يمكن القول: إن المجتمع البشري مهما كان وضعه الاقتصادي والحضاري لا يخلو من وجود نخبة وصفوة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، تمارس دورها وتحافظ على مصالحها وتسعى نحو تحقيق الهيمنة الكاملة لأفكارها وقيمها على المجتمع وتتفاوت المجتمعات الإنسانية في حجم نخبها وطبيعتها، والمواقع التي تتبوأها في الحركة الاجتماعية[25]. وقبل أن نوضح سبيل التكامل بين النخبة والمجتمع من الضروري أن نوضح دور النخبة المفترض في الوسط الاجتماعي، وعلى النحو الآتي:

1. **صناعة الوعي:** إن الدور الذي يقع على عاتق النخبة في مجتمعها، هو خلق الوعي وتعميم المعرفة في الوسط الاجتماعي.. لأنه لا يمكن للمجتمع أن يمارس دوره ويقوم. بواجباته، ويتجاوز عقباته، ويتغلب على مشاكله إلا بالوعي.. فهو البوابة الحيوية لكل ذلك. فالوعي هو الذي يصنع المجتمع القادر على تحمل مسؤوليته والقيام بواجباته، ولم يحدثنا التاريخ عن مجتمع جاهل لا يفقه واقعه ولا يدرك مسؤوليته، تمكن من الوصول إلى تطلعاته أو حقق أهدافه.. فالوعي هو الصفة الملازمة للمجتمع الحي المتجه نحو أهدافه بجد وحيوية. فالأفكار هي التي تصنع الأمم والشعوب، لذا فإن دور النخبة يتجسد في صناعة الأفكار والرؤى التي تقود إلى تنقية الخيارات الاجتماعية، وتحقيق التطلع الحضاري .
2. **المساهمة في صناعة الإنجاز:** مهما يكن دور النخبة وفعاليتها وإمكاناتها، فإنها ليست بديلا عن المجتمع وحركته.. ويخطئ من يعتقد أن النخبة بوعيها وأنشطتها المتواصلة، تشكل بديلا مستمراً عن حركة المجتمع.. لذلك فإن دور النخبة ليس الإحلال محل المجتمع، وتأدية أدواره، والقيام بمهامه، وإنما دور النخبة بالدرجة الأولى يتجسد في صناعة الرأي وتوضيح سبل التقدم، والمساهمة في خلق العوامل الذاتية والموضوعية لانطلاقة المجتمع ومباشرة دوره الحضاري.
3. **المحافظة على الإنجاز:** إن النخبة الجادة في تطوير مجتمعها، وسد ثغراته، وإنهاء نقاط ضعفه، هي تلك النخبة التي لا تكتفي بالمساهمة الجادة في صنع الانجاز الإنساني والحضاري، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهود، وتكثيف النشاطات المتجهة إلى المحافظة

على تلك المنجزات. والحفاظ على المنجزات لا يأخذ صيغة واحدة أو حالة من النمطية الثابتة. وإنما لكل حقل وتخصص نمطه المحدد وطريقة مناسبة للحفاظ على الانجازات. فالانجاز الثقافي يحافظ عليه عبر مأسسته وتحويله من انجاز شخصي إلى عمل مؤسسي، يبقى دائما يثري المجتمع ثقافياً ومعرفياً.. وهكذا بقية الحقول والجوانب. والعملية الاجتماعية السليمة لا تتحقق من جانب واحد، كدور النخبة فقط وإنما هي عملية متكاملة.. فكما أن النخبة تتحمل مسؤوليتها ودورها في التطوير. كذلك المجتمع بقطاعاته المختلفة يتحمل مسؤوليته، وينبغي أن يمارس دوراً في تطوير الشأن العام.

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، نستطيع أن نحدد سبيل التكامل بين النخبة والمجتمع في إطار (التفاعل الإيجابي المتبادل بين الطرفين). فالتفاعل بجميع أشكاله الفردية والجماعية، هو الطريق الحيوي لخلق حالة من تكامل الأدوار والمهمات بين النخبة والمجتمع. وهكذا يمكن الوصل والاتصال بين النخبة والمجتمع، الذي يشكل الوعاء الحاضن، والإطار المناسب الذي تنمو فيه كل عمليات التجديد والإبداع الثقافي والمجتمعي. ويمكن القول: إن الانتماء إلى إطار النخبة ليس مسألة تشريفية، بل هي تكليفية، تجعل التفكير في الشأن العام وتطويره أحد الهموم الرئيسة، التي تحملها النخبة في تفكيرها وبرامج عملها.. وبالتالي فإن نجاح النخبة في دورها مرهون بمدى إنهاء حالة الجمود الاجتماعية[26].

إن وجود نخبة فاعلة في المجتمع في مجالات الحياة المختلفة ، لاسيما في السياسية منها، لا يعني ثبات هذه النخب في الحكم الى الأبد، لان المجتمع في تغيرات مستمرة ولابد لهذه التغيرات أن تشمل ما هو سياسي، ومهما كانت درجة الانغلاق التي تتبعها النخب السياسية التي تشكل الحكومات من شريحة ارستقراطية معينة أو من عائلة محددة، فلابد من إتاحة المجال ولو بقدر بسيط لدخول عناصر جديدة الى دائرة التأثير السياسي ومن ثم الى دائرة النخبة السياسية. وإذا فرضنا استمرار الانغلاق دون إحداث أي تغيير فإن التاريخ لابد وأن ينتج نخباً جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والانغلاق في بناء النخبة. ولذلك فقد كان باريتو يقول "إن التاريخ هو مقبرة الامبراطوريات". وإذا كان تغير النخبة يبدو وكأنه أمر حتمي، إلا أن سعي النخبة في المحافظة على هويتها وتكوينها والاستمرار في السلطة يبدو

كأمر حتمي أيضاً. فالدخول الى النفوذ السياسي قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسي واتخاذه وسيلة للعيش وأسلوب للحياة. ويحدث ذلك عندما يحقق السياسي قدراً من الاستقلال عن الاقتصادي والاجتماعي، أي عندما تنفصل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحذق المهني داخل الحزب هو السبيل الى الدخول في دائرة النخبة السياسية[27]. هذا الانغلاق لا يوجد إلا في النظم الأحادية التقليدية أو النظم الشمولية ذات الحزب الواحد ولايحدث انفتاح هذه المجتمعات إلا إذا اتجهت نحو التعددية التي تسمح بالتنافس السياسي، والنظم الديمقراطية تفسح المجال للتنافس السياسي والمشاركة السياسية.فليس هناك نخبة واحدة مترابطة ، وإنما لكل جماعة قاعدة تنطلق منها[28].

المبحث الثالث: ظاهرة الفساد والنخب السياسية

في التسابق الذي وجدت النخب العربية نفسها فيه، أصبح أمر النظام والعمل على السيطرة على المجتمع الذي يفترض أن يكون العمل لصالحه وخدمته من الأمور الثانوية في المجال العربي. ومن هذا المنطلق تعززت معالم الفصل بين النخب والواقع، بل أن هذا التعزيز أصبح بمثابة الأصل داخل دائرة العلاقات النخبوية والتي أضحت بمثابة الدائرة المغلقة، والتي تتوجه بكل طاقاتها للعمل نحو تكريس مصالحها والعمل على ترتيب أمورها الذاتية، على الرغم من الادعاء بأنها تعمل من أجل خدمة الجماهير العريضة، ومابين العلن والخفاء، تظهر ملامح ازدواجية، والتي أخذت تتنامى في الذات النخبوية إلى الحد الذي أصبحت فيه بمثابة المرض العضال. فقد حرصت النخبة على توسيع مجال الفصل بينها وبين المجتمع. ومما نتج عنه حالة اللا أبالية واللا جدوى في صميم القطاعات المجتمعية، والتي أدت بدورها الى حالة التدهور في المجتمع، أما النخب فإنها لاتتورع عن إعلان تنصلها من الأخطاء، هذا إذا تم الاعتراف بوجودها أصلاً[29]. فضلاً عن عدم وجود استقلالية بين شخصية الحاكم والدولة. ففي الكثير من الحالات، هناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم، أيا كانت صفته وطريقة وصوله الى سدة الحكم ، مما يترتب

على ذلك تداعيات عديدة أبرزها أن الدولة تتحول الى أداة في يد النخبة الحاكمة التي تستند في ممارستها للسلطة الى أساس عائلي– قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي[30].

لقد انتشر الفساد من قمة الهرم الى القاعدة وله أساليب متقدمة في التقنية والتنظيم. ومن صور الفساد السياسي لدى النخب الذي ينبغي التركيز عليها هو فساد القمة، إذ تشكل المرتكز الأساس لفساد المستويات الدنيا منها، وتجعل آثاره أخطر أنواع الفساد. وتعود خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة. لذلك يوصف استشراء هذا النمط بأنه الفساد الكثيف للقمة (Top Heavy Corruption) إذ يجري العمل على أساس آليةٍ تعرف بإطار الرئيس – العملاء (Patron-Client Ties) التي تتعامل القمة من خلاله لجني ريع الفساد[31]. وفي الحقيقة هناك صعوبة في حصر وقائع ومظاهر الفساد في الأنظمة العربية ونخبها لعدة أسباب، لعل أهمها عدم توفر البيانات الدقيقة حولها، لكونها مواضيع ذات سرية عالية بحسب اعتقاد الحكومات العربية.

ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ترى العائلة المالكة نفسها تمتلك لكل خيرات البلاد، من أراض، ومصادر ثروة.– تملك شخصي للعائلة– والحكم في البلاد حق حصري للعائلة المالكة. ورؤية التملك هذه لدى ملوك السعودية وأمرائها. فهم لايرون بان الاستحواذ على الأموال العامة وعلى ميزانية الدولة (سرقة)، وتتجاوز المسالة الى الأملاك العامة الى الأملاك الخاصة إذ كثيراً ما يستحوذ الملوك على أملاك المواطنين إذ رفضوا بيعها وبشكل رسمي وعند الاعتراض يأتيه الجواب (إن كان هذا ملكك، فالمملكة كلها لنا)[32].

ومن صور الفساد السياسي الأخرى الناتجة عن فساد القمة هي فساد السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفيما يتعلق بالفساد في السلطة التشريعية. فتشهد كثير من دول العالم فضائح لجوء أعضاء هذه السلطات إلى استغلال (النفوذ، ومميزات الحصانة البرلمانية) لمباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة، أو فوائد معينة لهم ولذويهم أو لخاصتهم. لهذا قد تكون هذه الأنشطة إما (أعمال تقاضي رشاوى أو قبض عمولات من مستفيدين لتسهيل إصدار قرارات تشريعية تخدم مصالحهم، أو للحيلولة دون إصدار قرارات معينة تقييد أعمالهم، أو لتسريب معلومات سرية عن نشاطاتهم المشبوهة تناقشها تلك الهيئات

إليهم). أو (العمل على دعم مقترحات تشريعية تخدم (الحزب السياسي/ أو دائرة المنتخبين أو العائلة) التي ينتمي إليها العضو النيابي دون الاهتمام للمصلحة العامة ككل مما يظهر أن الفساد في هكذا تصرف يبدو جلياً واضحاً)[33].

مما تقدم تظهر خطورة فساد السلطات التشريعية التي تكون مهمتها دائماً المراقبة على ممارسات السلطة التنفيذية وكذلك صلاحياتها في إصدار التشريعات فضلاً عن ما تتمتع به من حصانات لذلك يرى الدكتور (إكرام بدر الدين) "أن هذا الشكل من الفساد هو أخطر أنواع الفساد المعروفة حيث إذا ما تطرق الفساد إلى البرلمان يكون من السهل أن يوجد أيضاً على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأحزاب السياسية، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى الفساد البرلماني باعتباره المتغير المستقل بالنسبة للفساد المؤسسي بصفة عامة، ويمكن الاستدلال على فساد أعضاء البرلمان من المستوى المعيشي والاستهلاكي لهم، فإذا كان يفوق ما يحصلون عليه من عوائد رسمية من وظائفهم فإن ذلك يعتبر مؤشراً على الفساد".

ثم يذهب (د.إكرام) في موضع آخر للقول: ـ

"إن موضوع الفساد البرلماني يثير الكثير من التساؤلات وذلك نظراً لصعوبة تطبيق العقوبات بالنسبة لعضو البرلمان ومعاملته معاملة الموظف العادي، فالأصل أن يكون عضو البرلمان يتمتع بحصانة برلمانية وهو مسؤول فقط أمام دائرته الانتخابية فكيف يمكن إثارة تهمة الرشوة على سبيل المثال بالنسبة له؟ وما هي جهة الاختصاص وكيف يمكن أن يتوافق ذلك مع ما يتمتع به النائب من مكانة خاصة ووضع متميز يتيح له القدرة على أداء أعماله. "من ذلك يتضح لنا كيف أن لفساد الهيئات التشريعية من آثار على المستويات المؤسسية تجعل العضو البرلماني وهو متمتع بالحصانة أن يساهم في فساد وإفساد الكثير من العاملين في المفاصل المؤسسية الأخرى للدول[34].

أما فساد السلطة التنفيذية أو ما يطلق عليه بـ (الفساد الحكومي). في الأنظمة السياسية، إذ تم رصد عدداً من حالات تفشي الفساد في هذه الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين رشاوى وعمولات أو لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها الفساد الذاتي– الداخلي (Auto corruption) أي ما يعني استغلالهم لمناصبهم استغلالاً مباشراً لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة. حتى لو كان هذا عن طريق تهريب السلع أو

الاتجار بالعملات أو الاستيلاء على أراضي الدولة. أو ربما عن طريق تعيين الأفراد الذين لا تربطهم بأعضاء هذه السلطة (التنفيذية) علاقات قرابية في الوظائف العامة نظير دفوعات مالية مستديمة طيلة استمرار ذلك الموظف بوظيفته وهي الحالة التي عرفت اصطلاحاً (بحالة بيع المناصب والوظائف العامة) والتي تأخذ أبعاداً خطيرة[35]. فضلاً عن ذلك كله من ضمن ما رصد في حالة الفساد الحكومي هو إفادة أصحاب المناصب الإدارية العليا أو الوزراء من عوائد احتكار السلع والخدمات المقدمة لعموم الأفراد التي يمنع الموظفون الذين هم أدنى وظيفية من أولئك الوزراء تقديمها للمواطنين الأبعد استيفاءَ ثمنٍ مضافٍ إلى ثمنها الأصلي يعرف في أدبيات الفساد بأنه (ريع الفساد)[36]، الذي غالباً ما يكون ريعاً قسرياً يضطر المستهلك الذي يستفيد من السلعة المقدمة دفعه بسعر أعلى مما هو محدد قانوناً من قبل الحكومة (مثل الحصول على هاتف أو موافقة معينة أو إجازة لمشروع... الخ) مما يجعل هذا الريع ينتج عن مفاوضة بين الطرفين يستفيد منها أولئك الفاسدون على حساب الموارد المالية للدولة وعلى حساب المصلحة العمومية للمواطنين. ولعل الأدهى في هذه الحالة هو اتفاقات أعضاء الهيئات الرقابية الضرائبية في تسهيل التهرب الضريبي[37]، أو الحصول على قنينة دواء بسعر يتضاعف عن سعرها الأصلي أضعافاً مضاعفة يكون ضحيتها المستهلك وضحيتها الأخرى أموال الدولة المهدورة في دعم تلك السلع التي يستغلها أولئك الفاسدون مادياً.

وليأخذ الموضوع شكله الواضح سنعرض فيما يأتي لبعض نماذج فساد الهيئات التنفيذية:

فالأنموذج الأول سيكون دراسة حالة فساد حكومة (محمود الزعبي) رئيس الوزراء السوري الأسبق. ففي حركة تصحيحية وإصلاحية لمكافحة الفساد في سوريا قام بتوليها الدكتور (بشار الأسد) إبّان حكم والده الرئيس (حافظ الأسد 1971–2000) قامت القيادات العليا في سورية بمناقشة ممارسات وسوء ائتمان اتهمت بها حكومة (الزعبي) خلال فترة توليه رئاسة مجلس الوزراء لمدة ثلاثة عشر عاماً[38] مما أسفر عن قبول استقالة حكومته في آذار /2000 من قبل الرئيس (حافظ الأسد نفسه)، فضلاً عن وضع عدد من المسؤولين في تلك الحكومة قيد الاتهام ومنع أكثر من ثلاثين شخصية من مغادرة البلاد لحين الفراغ من التحقيقات، والقيام بإجراءات الحجز الاحتياطي على أموال الكثير من المتهمين وأنجالهم، بناء على قرار وزير المالية الصادر في 13 ايار 2000 ومنهم نائب رئيس الوزراء للشؤون

الاقتصادية، ووزير النقل السابق الذين ما لبثوا أن اتهمتهم محكمة الأمن الاقتصادي السوري ومعهم الوسيط التجاري[39] بقضية تتعلق بعملية شراء (ست) طائرات أيرباص فرنسية الصنع إلى الخطوط الجوية السورية في نهاية عام 1996 بقيمة (مئتين وخمسين) مليون دولار أميركي وأشارت السلطات السورية إلى أن اتفاق الشراء تضمن شروطاً مخالفة لكل القواعد والأنظمة وأدى إلى إيقاع أضرار مالية كبيرة قدرت بملايين الدولارات على وزارة النقل و الخطوط السورية يضاف إلى هذا كله أن قرارات الحجر شملت أيضاً أموال المدير العام السابق للطيران السوري بتهمة إهدار ملايين من الدولارات في عملية صيانة طائرتي جامبو[40].

والأنموذج الثاني ما يتعلق باستغلال السلطة في الإنفاق العسكري الذي يمثل محرقة الثروة الوطنية، إذ تنفق المليارات على احدث الأسلحة في الدول العربية، وليس هناك مبرر لهذا الإنفاق إلا أنه مزيجاً من غياب الرؤية الأمنية الصحيحة، وتحقيق مصالح سماسرة السلاح في الداخل، والضغوط الخارجية، وعدم وجود رقابة مجتمعية على سياسات الإنفاق العسكري وبحسب البيانات الصادرة عن مؤسسة استوكهولم العالمية لأبحاث السلام، فان الإنفاق العسكري لدولة الإمارات العربية على سبيل المثال خلال الفترة 1988-2003 كان يقارب 42 مليار دولار، بمتوسط سنوي قدره 2,621 مليار دولار، أي أن نسبة الإنفاق الى الناتج المحلي خلال السنوات الماضية كان حوالي 5٪. ومن الجدير بالذكر أن شراء أسلحة بهذه الأرقام في دولة مازال نسبة كبيرة من مواطنيها العاديون يعانون من تراجع في مستوى المعيشة، وفي ظل اقتصاد مازال يعتمد على النفط كمصدر وحيد وناضب للدخل. فضلاً عن السلاح لاينتج محلياً أو إقليمياً، وبالتالي فهو ينعكس سلباً على الهيكل الاقتصادي المحلي، بل هو تسرب القوة الشرائية تنتفع منه مصانع السلاح الغربية. ولاينافس دولة الإمارات في هذا المجال إلا المملكة العربية السعودية التي أنفقت للفترة نفسها حوالى 281 مليار دولار في دولة انخفض فيها دخل الفرد فيها في أو آخر التسعينات إلى ثلث ما كان عليه في السبعينيات[41]. وفي الجزائر فقد ارتفع الإنفاق العسكري منذ تسعينيات القرن الماضي وكما هو موضح في الجدول أدناه:

السنة	النسبة المئوية ٪

1994	٪45
1995	٪144
1998	٪100

وبعد أحداث أيلول 2001 ارتفع الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ وبدعم من الولايات المتحدة وفرنسا، والسؤال الذي يطرح نفسه لمن هذا السلاح ومن هو العدو؟ فضلاً عن صعوبة تقدير الاختلاسات نتيجة الإنفاق العسكري، علماً أن الفساد كان موجوداً عند توقيع صفقات السلاح منذ الستينات(42).

وقد تطرق الرئيس الجزائري بوتفليقة الى الفساد في الجزائر من خلال ما ذهب إليه الجنرال (محمد بتشين) الوزير المستشار لدى الرئاسة الجزائرية في إبّأن حكم الرئيس الأسبق (الأمين زروال 1994–1998) خلال إدلائه بشهادة أمام المحاكم الجزائرية (ذاكراً بأن لديه معلومات مثيرة عن مسؤولين كبار بينهم رئيسا حكومة سابقان ووزيران لهما سابقان قاموا بعمليات تحويل الأموال العمومية للخارج) في إطار التحقيقات التي جرت في مؤسسة (سيدار) التي شهدت فساداً مالياً واسعاً فضلاً عن ما كشف النقاب عنه قبل تلك الأحداث رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق (عبد الحميد الإبراهيمي) عن تورط مسؤولين حكوميين كبار ووزراء سابقين في قضايا فساد ورشاوى بلغ حجمها (26 مليار دولار). فضلاً عن اتهامات أخرى وجهت إلى وزير البترول الأسبق بسرقة (40 مليار دولار) من أموال الدولة الجزائرية(43).

والأنموذج الآخر في لبنان فان الفساد مستشري في معظم الوزارات لاسيما، وزارة المالية، بما فيها الجمارك والدوائر العقارية، ووزارة الطاقة والمياه ووزارة العمل، المسئولة عن نقابات العمال وإجازات العمل لغير اللبنانيين، ووزارة المهجرين ووزارة الاشغال العامة والنقل ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية والبلديات، بما فيها مصلحة السجون ودوائر تسجيل السيارات، ووزارة البيئة وعلاقتها برخص الكسارات والمقالع.. الخ، فضلاً عن المحسوبية في التوظيف والترقية والتعيين في المناصب الهامة، وكلها خاضعة لاستغلال النفوذ والفساد. لاسيما في وزارة التعليم العالي والجامعة اللبنانية ووزارة الإعلام والقضاء

بمختلف أنواعه ودرجاته. ولم يقتصر الفساد على القطاع العام فحسب بسبب تعميم ثقافة الفساد، بل تعداه الى القطاع الخاص. ومن أشهر القضايا التي يمكن ذكرها في هذا الصدد قضية تلفزيون لبنان، إذ بدأ تلفزيون لبنان شركة خاصة ثم اشترت الدولة حصة فيها واشترى مسوؤل كبير (50٪) من أسهم الشركة، ثم عاد المسوؤل ببيع حصته للدولة بنسبة ربح كبيرة، مع العلم أن الشركة كانت حينذاك في وضع المفلسة فعلياً. أي أن قيمة موجوداتها اقل من قيمة مطلوباتها. فضلاً عن توزيع رخص الإعلام المرئي (التلفزيون) على أصحاب النفوذ من كبار المسؤولين، وإقفال محطة تلفزيونية لان صاحبها لا يتمتع بحماية صاحب نفوذ، كما توزع رخص المقالع والكسارات بطريقة المحاصصة بين كبار المسؤولين والمتنفذين، أما شركة سوليدير فيساهم فيها كبار المسؤولين والتي تحتكر التصرف بمجموع العقارات في قلب العاصمة بيروت[44].

وفي الكويت على الرغم من وجود رقابة إعلامية، إلا انه لا يمر اسبوع الا والصحافة الكويتية تفاجى القراء بفضيحة مالية تعكس مدى تضخم حالة الفساد الحكومي واستشرائه بصورة تفوق التصور . فمنذ استقلال الكويت عام 1961، وملفات الفساد تزداد يوما بعد يوم، الى حد يجد الباحث صعوبة في حصرها، فحالات الفساد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة 1985-1995، ولعل ما حدث عام 1992حين خطط بعض المسؤولين الكبار لسرقة ما يزيد على 10 مليار دولار[45]، من الاستثمارات الخارجية وناقلات النفط، من خلال صفقات مشبوهة وفاشلة، فقد كانت شركة البترول الأمريكية (سنتافية) شريك المسؤولين في الفساد. وفي الفترة 1999-2002، فقد طالت أيدي الفساد أراضي الدولة إذ تم منح أهمها لأفراد وشركات لها علاقة بالمتنفذين في الحكومة.فقد تم منح هذه الأراضي خارج نطاق القانون وبموافقة مجلس الوزراء[46].

المبحث الرابع: أساليب مكافحة الفساد عند النخب السياسية

إن البذرة الاولى للفساد تتمثل بسيطرة مجموعة غير منتخبة على زمام الأمور في الدولة، وتمتعهم بسلطات مطلقة صادرة حقوق وحريات المواطنين الأساسية. ومن وجهة نظر المصريين

على سبيل المثال تعد المرحلة الحالية عصراً ذهبياً للفساد[47]، أما في الجزائر قال الرئيس الجزائري بوتفليقة عام 1999 (أن الفساد اضر بالبلاد أكثر مما اضر بها الإرهاب)[48]. وفي خطابه الذي ألقاه في 27 نيسان 1999 وأضاف أن البلاد (دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة والمحسوبية والتعسف والنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناهٍ ولا رادع) ومن ثم يضع بعض الملاحظات إلى أن هذه الأمراض (أضعفت الروح المدنية، وأبعدت القدرات، وهجرت الكفاءات، ونفرت أصحاب الضمير، وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية)[49]. ويوضح تقرير منظمة الشفافية الدولية الصادر في 18 تشرين الأول 2005، إن الدول العربية أكثر مناطق العالم فساداً، فعلى الرغم من أن عمان احتلت الدرجة الثامنة والعشرين، نجد أن دولة مثل السودان كانت الأسوأ فرقمها (144)، والعراق (137)، وتأتي ليبيا لتحمل الرقم (117)، وفلسطين (107)، ومصر والسعودية وسورية في المرتبة الـ (70)، وتتأرجح الدول العربية الأخرى بين هذه الأرقام. وقد بلغت نسبة الفساد في الدول العربية (30.3٪) من حجم الفساد العالمي.

في هذا الإطار لابد من الإشارة الى ان مكافحة ظاهرة الفساد قد نال اهتمام من عانى من هذه الظاهرة فقد عرفت الأقوام التي سكنت وادي الرافدين ووادي النيل وكذلك الصينيون والاغريق وغيرهم، ظاهرة الفساد وسعت الى اتخاذ الإجراءات للحد منها ومكافحتها، ففي العراق القديم على سبيل المثال هناك أشارت في الوثائق القديمة التي تعود الى الألف الثالث ق.م، الى أن المحكمة الملكية انذاك كانت تنظر في قضايا الفساد مثل (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في مثل هذه الجرائم كانت تصل إلى حد الإعدام[50]. كما أن شريعة حمورابي، قد أشارت في المادة السادسة منها إلى الرشوة. إذ أكدت على إحضار طالب الرشوة أمام حمورابي ليقاضيه بنفسه وتوليه أمر عقوبته، مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة الفساد، فضلاً عن أن شريعته، قد نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم[51]. وكذلك في وادي النيل[52]. والإغريق[53]. كما إن الإسلام تناول الفساد، إذ نجد في (القرآن الكريم) تنبيهاً وإشارات لظاهرة الفساد بكل أبعادها وأشكالها، ذكرت في ثمانية وأربعين موضعاً بين صفحاته الشريفة[54]. إذ نبه الناس

الى هذه الظاهرة ومخاطرها وحثهم على تحاشيها. لذا لابد من الاستجابة لأصوات النخب العربية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.. ومن داخل السلطة او خارجها ، التي تنادي بالإصلاح ووضع حداً للفساد والمفسدين. وفي ضوء ذلك يمكن تقديم بعض المقترحات لمكافحة الفساد وعلى النحو الآتي:

1. أن العلاج لهذه الظاهرة لدى النخب السياسية لابد من إخضاعهم للمحاسبة مع تخفيض أو تقليل الصلاحيات الممنوحة لهم بقدر الإمكان، ويمكن تلخيص ذلك في المعادلة التالية: الفساد=الاحتكار(للملكية العامة) + حرية التصرف– المساءلة. ولاشك أن هذه المعادلة تقود الى نتائج مهمة، فهناك علاقة مباشرة بين الفساد في أنظمة الدولة من ناحية وغياب المساءلة من ناحية أخرى، فكلما كان هناك تدعيم آليات المحاسبة والرقابة قل الفساد وتقلص حجمه(55).
2. لابد أن يكون هناك إصلاحات برلمانية، من خلال سن قانون انتخابي يؤمن التمثيل الصحيح، ومن الضروري أن تتم العملية الانتخابية بحيادية مطلقة، وشفافية عالية سياسياً وإدارياً، فضلاً عن آلية نزيهة في البت في الطعون. فإذا كان المجلس النيابي صالحاً، يتمكن من محاسبة الحكومة وتصحيح أوضاعها على مختلف الأصعدة.
3. ضرورة وضع قانون من أين لك هذا؟ إذ من الضروري محاسبة الإثراء غير المشروع، وجعل نصوص هذا القانون وأحكامه قابلة للتطبيق(56).
4. تأسيس هيئات أو مؤسسات أو جمعيات للشفافية والنزاهة حكومية وغير حكومية، أسوة بما هو مأخوذ به في بعض الدول المتقدمة للحد من نسبة الفساد العالية.
5. إضفاء ديمقراطية حقيقية على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ووسائل الإعلام، (الإذاعة المرئية والمسموعة والصحافة)، وعدم السماح لاي جهة كانت من السيطرة عليها وتسخيرها لاماربه، ويجب ان تكون حيادية، وتعمل على فضح ونشر الفساد بجميع اشكاله. وهناك امثلة عديدة لدور الصحافة في فضح وإبراز صور مختلفة للفساد، كما حصل في عقدي الثمنينات والتسعينيات من القرن الماضي في الصحف المصرية: الأخبار والوفد وأخبار اليوم.

6. اختيار الأشخاص المناسبين من اجل اشغال المناصب العليا في الدولة، وفق أسس وشروط أهمها الكفاءة والنزاهة وخدمة المصلحة العامة والوطنية[57].
7. الإنصاف في الأجور والمكافآت وتوفير فرص الحياة الكريمة للموظفين والعاملين بما يبعدهم عن البحث عن مصادر غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم.
8. العدالة في التوظيف والاختيار وتوزيع المناصب والتنافس عليها.

الخاتمة

تعد ظاهرة الفساد من القضايا المهلكة والمؤثرة في المجتمع العربي، وقد سببت هذه الظاهرة خللاً كبيراً في المؤسسات، وفي التدهور الذي ألَم بالمجتمع، وفي اضعاف في دور الدولة، الذي ينعكس سلباً على إدارتها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية منذ عدة عقود. في الوقت نفسه نجد أن الفساد يفسر الهوة الشاسعة بين الحاكم والشعب، وهو ثمرة غياب الثقة

بين الشعب ومؤسسات الدولة، ولعلنا لا نبالغ إذ قلنا أن ظاهرة الفساد تعكس طبيعة النظام السياسي للدولة. فالفساد في المجال السياسي يظهر على انه ممارسة تعسفية للسلطة التقديرية الممنوحة من جانب الدولة لموظفيها. وغالباً ما تتم العملية بصورة واعية من خلال التشريع.

أدى الفساد والأعمال غير الشرعية، وتحويل الأموال العامة، وتجاوز القانون، وتحدي العدالة وتراكم الثروات لصالح أقلية في فترات قصيرة في الدول العربية، الى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، كانت نتيجتها أكثر من (73) مليون عربي قدر لهم أن يعيشوا تحت خط الفقر، وحوالي (109) ملايين نسمة من العرب يعانون من سوء التغذية، أما نسبة الأمية فإنها أكثر من 46٪ من السكان، ويبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليون إنسان، تمثل النساء الثلثين منهم وهي أعلى بكثير مما هي عليه في بلدان أفقر من الدول العربية، طبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية.. وتفاقمت المسافة بين أقلية ثرية وأغلبية تعيش تحت وطأة الفقر والعوز. مما أدى الى ظهور عدم رضى بين الشعب والسلطة الحاكمة التي تعد المسئولة عن التدهور المتزايد للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولأجل مكافحة الفساد لابد من أحداث إصلاحات سياسية – دستورية– اقتصادية– اجتماعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف لفئة قليلة متسلطة أن تقبل بإصلاحات وتغيرات جذرية تهدد مصالحها؟

The corruption of Arab Elites: Politcal Elites A Case Study

By: Ban Gh. Ahmad Al-Saeigh
College of politics, Mosul Universtiy.

Abstract

The corruption phenomenon is considered one of the most important and effective issues society.

It caused a great imbalance institution, the deterioration that befell the society, and to weaken the state role which reflected in negative to their administration in political, economic, administrative and society affairs for many decades.

At the same time (at once), we realize that the corruption interprets the wide gap between ruler and people, it is the result of trust absence between people and state institution.

In fact, we don't over do when we say that the corruption phenomenon reflects the political system nature of state.

Corruption in the political field appears through coercive measures by the authorized power for state officials, and all that take place in knowing way through the legislation or what is more important is neglect the legislation.

According to the report of Arabic humanity development, the corruption, illegal acts, public funds, transferring, law violation ,judgment challenging, and accumulate the fortunes for the benefit of minority during short times, all these led to deteriorate the problems of social inequality, in addition to more than 73 million Arabic lead under poverty line and about %(109) million Arabic people suffer from malnutrition, the other hand, the rate of illiteracy is more than 46%from the population and the number of the illiterate from Arab adult 65 million people, woman representing tow third from them and that means high levels in the Arab countries more than what is exist in more poor countries.

The gap increased among rich minority and majority leads under poverty, therefore that led to appear unacceptable case among people and ruling authority which is responsible for the growing deterioration of political ,economic and social institution.

To combat the corruption, it is very important doing political, constitutional, economic and social implement reforms, but the question which asked is that, how is it possible for few ruling group to accept with reforms radical changes which threaten their benefits.

الهوامش المصادر

(1) المنجد في اللغة، ط20، دار المشرق ، بيروت، 1986، ص583.

(2) مغاوري شلبي، الفساد مارد يهدد التنمية، إسلام أو لاين: www.islam-online.net

(3) سورة الروم الآية 41

(4) عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص 135.

(5) المنجد في اللغة، ص 583.

(6) مغاوري شلبي، الفساد مارد يهدد التنمية، إسلام أو لاين: www.islam-online.net

(7) داود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004 ، ص67

(8) محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)،ص 80 .

(9) عماد صلاح، الفساد والإصلاح، (منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003)، ص32.

(10) علي الزعبي وخلدون حسن النقيب، دراسة حالة الكويت، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص610.

(11) احمد ابو دية، الفساد: الياتة وسبل مكافحتة، منشورات امان، 2004، ص 2.

(12) الفضيل، المصدر السابق، ص 80

(13) نبيل علي صالح، الفساد في العالم العربي، (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/4/3)، صwww.dctcrs.org6

(14) البراهمة:طبقة الكهنة الهندوس وتعد أعلى طبقة في المجتمع الهندوسي ، وهناك ثلاث طبقات في المجتمع الهندوسي دون البراهمة هي:طبقة الحكماء والمحاربين وطبقة الحرفين والتجار والمزارعين وطبقة العمال اليدويين. وتطلق كلمة البراهمة على كل فرد ينتمي الي البراهمة . عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة،ج1، ط4، (الموسوعة العربة للدراسات والنشر، بيروت، 1999)، ص 509.

(15) محمد بن صتيتان ،النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات ، ط1(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2004)، ص 23.

(16) احمد زايد ، النخب الاجتماعية، (مركز البحوث العربية والأفريقية، 2005)، ص 36.

(17) صتيتان، المصدر السابق، ص 24.

(18) توماس بوتومور، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة وتقديم محمد الجوهري وآخرون، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1988)، ص27.

(19) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000)، ص ص 161–162 .

(20) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أُسُسُهُ وَابعَادُه، (جامعة بغداد، 1986)،ص 303.

(21) هلال، المصدر السابق، ص 30.

(22) صتيتان، المصدر السابق، ص 25.

(23) زايد، المصدر السابق، ص ص 37 – 39 .

(24) الكيالي، المصدر السابق، ج6، ط3، (الموسوعة العربة للدراسات والنشر، بيروت، 1995)، ص560.

(25) محمد محفوظ، النخبة والمجتمع... أية علاقة، جريدة الرياض، العدد 14407، 4 / كانون الأول/ 2007

(26) محمد محفوظ، النخبة والمجتمع ... أية علاقة، جريدة الرياض، العدد 14407، 4 / كانون الأول/ 2007

(27) زايد، المصدر السابق، ص40.

(28) المصدر نفسه ، ص42

(29) إسماعيل نوري الربيعي ،تعطيل الممارسة الاجتماعية،العربية، 22 ايلول 2004 ،-www.dw-world.de/dw/article

(30) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها،ط2، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)، ص58

(31) عماد صلاح عبدالرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003)،ص ص91-97.

(32) حمزة الحسن، دراسة حالة السعودية، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص645.

(33) داود، المصدر السابق، ص98.

(34) المصدر نفسه ص ص 99- 100.

(35) المصدر نفسه، ص 100.

(36) غالباً ما يكون أولئك الموظفون ذوي المناصب الصغيرة أدوات لتنفيذ سياسات الفساد لكبار أعضاء الهيئات التنفيذية وبالتالي تكون حصيلة ربع الفساد، للوزير أو الموظف الإداري التنفيذي ذو المنصب العالي (بنسبة كبيرة).

(37) داود، المصدر السابق ، ص 101.

(38) صحيفة بابل في 13/ 5/ 2000

(39) السوري الأصل (الأسباني الجنسية)

(40) داود، المصدر السابق، ص102.

(41) يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص ص 584-585.

(42) عبدالحميد ابراهيمي، دراسة حالة الجزائر، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص ص865-866.

(43) داود، المصدر السابق، ص 146

(44) الياس سابا، دراسة حالة لبنان، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، ب يروت، 2004)،ص ص 741-742

(45) وهو رقم تقريبي ويعتقد البعض الارقام الحقيقية اختفت بفعل فاعل .

(46) الزعبي، المصدر السابق ، ص ص 619–620

(47) محمد السيد سعيد، ايمان مرعي، الفساد في مصر (1952–2004)، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص 775 .

(48) ابراهيمي، المصدر السابق، ص842

(49) داود، المصدر السابق، ص 146.

(50) إبراهيم عبد الكريم الغازي،تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية، (بغداد، 1973)، ص100.

(51) سعد العنزي، في لقاء متلفز (برنامج شريعة حمورابي)، تلفزيون العراق الساعة 6 مساء يوم 2000/6/20.

(52) فاروق سعد، تراث الفكر السياسي قبل (الأمير) وبعده، (بغداد، 1988)، ص ص 210–214.

(53) المصدر نفسه، ص ص 216–217.

(54) لقد وردت الإشارات في السور الآتية من القرآن الكريم وهي: (البقرة)، (آل عمران)، (المائدة)، (الأعراف)، (الأنفال)، (يونس)، (هود)، (يوسف)، (الرعد)، (النحل)، (الإسراء)، (الكهف)، (الأنبياء)، (المؤمنون)، (الشعراء)، (النمل)، (القصص)، (العنكبوت)، (الروم)، (ص)، (غافر)، (محمد)، (الفجر).

(55) سعيد، المصدر السابق، ص771.

(56) سابا، المصدر السابق، ص ص 750–751

(57) إبراهيمي، المصدر السابق، ص873.